مقدمة الكتاب:

يواجه التعليم في العصر الحاضر تحديات تستدعى إعادة النظر في أهدافه وتنظيماته، الأمر الذي يتطلب أن تقوم الأنظمة التعليمية بدورها على أكمل وجه؛ لمواجهة هذه التحديات، وأن تعمل على تقديم تعليم يتسم بالديناميكية متضمّنًا المعارف والخبرات والمهارات للمتعلمين لتهيئتهم لعصر المعلوماتية وللحاق بركب التقدم.

وتعتبر مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر من أهم المراحل التعليمية التي تستدعى إعادة النظر، فهي بمثابة العمود الفقري وحلقة الوصل بين التعليم الأساسي والتعليم العالي للنظام التعليمي، بالإضافة إلي دورها في تشكيل فكر الشباب في أدق مراحل نموه، وتهيئة الفرص له لمواصلة الدراسة أو العمل في ميادين الحياة.

وتُعَد المدرسة الثانوية العامة في مصر الأكثر انتشارًا عما سواها من مدارس التعليم الثانوي، فقد ارتفع عدد المدارس الثانوية العامة من(١٦١٢) مدرسة بنسبة (٥٧,٧٦٪) من مدارس التعليم الثانوي عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م إلي(١٦٩٥) مدرسة بنسبة (٥٨,٤٩٪) من مدارس التعليم الثانوي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م مقابل انخفاض نسبة أعداد المدارس الثانوية الفنية من(١١٧٩) مدرسة بنسبة (٤٢,٢٤٪) عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م إلي (١٢٠٣) بنسبة(٤١,٥١٪) من مدارس التعليم الثانوي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م(وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٩م)، مما يشير إلي زيادة نسبة أعداد المدارس الثانوية العامة في مصر علي الرغم من أنها تمثل نوعاً واحدًا من مرحلة التعليم الثانوي، أما المدارس الثانوية الفنية فهي مقسّمة إلي تعليم" ثانوي صناعي- ثانوي زراعي- ثانوي تجاري".

وقد وجّهت الحكومة المصرية اهتمامها بالتعليم الثانوي العام، وتُرجم هذا الاهتمام في صدور عدد من القرارات الوزارية الخاصة بالتعليم الثانوي العام وتعديل نظامه وامتحاناته، كما تضمّنت الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم المصري برنامجًا خاصًا بتحديث التعليم الثانوي بشقيه العام والفني، انطلاقًا من الواقع الراهن لمرحلة التعليم الثانوي في مصر، واختتمت الحكومة المصرية اهتمامها بمرحلة التعليم الثانوي بعقد مؤتمر قومي لتطوير التعليم الثانوي في الفترة من ١٠/١٢ مايو ٢٠٠٨م؛ بهدف الارتفاع بمستوى جودته لتصل إلى المعايير العالمية؛ لتمكين الأجيال الجديدة من القدرات التنافسية اللازمة لاقتصاديات المعرفة العالمية والمحلية.

ومن الجوانب الأساسية التي تضمّنها اهتمام الحكومة بتحديث مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، الاهتمام بجودته التعليمية باعتبارها مطلبًا أساسياً، خاصة في ظل تصاعد النظرة إلى الجودة كعامل أساسي لكسب ثقة المجتمع، كما أن المجتمع ينظر إلى أن تحقيق المؤسسات التعليمية لمعايير الجودة يمثل التحدي الحقيقي الذي يواجه الأنظمة التعليمية.

وينسب الاهتمام بالجودة إلى الأمريكي ديمنج" *Deming* " الذي قاد حركة إدارة الجودة الشاملة في اليابان عام ١٩٥٠م، عندما علّم اليابانيين كيف يؤدون أعمالهم(أحمد إسماعيل حجي، ٢٠٠٥: ٤٥١)، ولقد أُستخدم مصطلح الجودة *Quality* في دراسات اقتصاديات التعليم لدراسة الجوانب الكيفية والكمية في التعليم، ويتضمّن مصطلح الجودة مصطلح الكفاءة *Ejficiency* والفاعلية *Ejfectiveness*، فالكفاءة تعبّر عن أكبر استثمار ممكن للموارد المتاحة، أما الفاعلية تعني مدى تحقق المخرجات المرغوب فيها.

ولقد ازداد دعم الجودة والحفاظ عليها وأصبح الاتجاه الأحدث هو التنسيق بين الكم والكيف في التعليم مع توسيع النظرة للجودة لتشمل كل مكونات العملية التعليمية، فضلاً عن اشتعال التنافس بين الأنظمة التعليمية في هذا الشأن من خلال نظام الاعتماد *Accreditation* على المستوى الدولي الذي يجعل الأنظمة التعليمية تحقق شروطًا قياسية دولية(محمود عابدين، ٢٠٠٣: ٤٤).

فلقد أضحي تطبيق نظم الجودة في التعليم ضرورة عصرية لتلائم التحولات والتغيرات المصاحبة للانفجار المعرفي والتكنولوجي الذي حدث في الميادين المجتمعية المختلفة، مما يتطلب أنظمة تعليمية قادرة علي إعداد أفرادها لمواجهة التغيرات وتوجيهها لخدمة مجتمعاتهم، كما يعد التوجه للجودة من الأمور التي تجعل المؤسسة التعليمية تحظي بثقة المؤسسات المجتمعية الأخري.

ولقد ارتبط تطبيق الجودة في العملية التعليمية بحركة المعايير التربوية، حيث تمثل المعايير التربوية فكرًا جديدًا في العملية التعليمية، فقد أشارت دراسة أحمد المهدي عبد الحليم(٢٠٠٥) إلي أن" مصطلح المعايير برز في الفترة الأخيرة بقوة علي الساحة التربوية بعدما استعمل في العلوم الاجتماعية والاقتصادية، حيث يستعمل المصطلح مجازًا في الاختبارات النفسية".

وقد أشار وليم عبيد(٢٠٠٤) تحت عنوان" علامات مرجعية علي طريق الجودة في التعليم" بأن مصطلح المعايير أو المستويات المعيارية قد احتل الساحة التربوية بعد حركة مصطلحات الأهداف السلوكية ونواتج التعلّم؛ للحكم علي جودة الأداء التربوي للمؤسسات التعليمية.

وتعد حركة المعايير وليدة حركة الإصلاح التعليمية الحديثة كآلية لتشكيل الخطوط الإرشادية للعملية التعليمية، وتصميم التعليم وتحديد المستوي المعرفي والمهارات التي يمتلكها المعلمون والطلاب والإداريون في العملية التعليمية(محمد

حسونة، ٢٠٠٥: ٨٢-٨٣)، وقد شكّلت حركة المعايير والجودة والاعتماد فكرًا تربوياً ثلاثي الأبعاد خلال حقبة التسعينيات، حتى أصبحت المعايير هي المدخل الحقيقي إلي تحقيق جودة التعليم (محسن المهدي سعيد وحسن البيلاوي، ٢٠٠٦: ٢٤).

ويؤكد كمال زيتون(٢٠٠٤) أن بعض النظم المجتمعية قد أخذت بصيغة المعايير لإصلاح نظامها التعليمي، من خلال تحديد معايير تستهدف رؤية واضحة للمدخلات والمخرجات؛ تحقيقًا لجودة الأداء التربوي، كما أكد حسين بشير (٢٠٠٧) أن مدخل الإصلاح القائم علي المعايير *Standard based Reform* من أحسن الاختيارات لتحقيق الجودة النوعية والاعتماد للمؤسسات التعليمية.

ويري مجدي عزيز إبراهيم(٢٠٠٥) أن الأخذ بالمعايير التعليمية يقودنا إلي قطاعات شاملة لما يجب الأخذ به في التعليم، فقد تتعلق هذه المعايير بالمناهج في منظورها الشامل، وقد تتمحور حول فاعلية المدرسة ذاتها، وقد تدور حول أداء المعلم، وقد تتمركز حول صلاحية النظام التعليمي نفسه، ودعت دراسة محمد رجب فضل الله(٢٠٠٥) إلي تبني صيغة المعايير التربوية في التعليم المصري والتجاوب مع متطلباتها، ولا سيما في ظل الحاجة إلي مواصفات للمتعلم لا تقل عن مواصفات نظرائه في أي مكان بالعالم.

وتعمل المعايير التعليمية كآلية لتوجيه التطوير الشامل للعملية التعليمية، فهي تمثل المحك الذي يمكن للمدرسة من خلاله أن تتعرف إلي المستوي الذي أنجزته، وأن تطوّر من أدائها للوصول إلي أعلي المستويات، فالمعايير عملية تقويمية تطويرية تسعي المدرسة عن طريقها لتكون الأفضل في الأداء والأعلى في النتائج.

وبرغم أهمية الأخذ بنظام المعايير في العملية التعليمية إلا أن دراسة هدي السيد (٢٠٠٤، ٦٠-٦١) أشارت إلى أن مصر تأخرت نسبياً في الأخذ بصيغة

بالمعايير التعليمية في النظام التعليمي، وقد أدي ذلك إلي سلبيات عديدة في النظام التعليمي المصري.

وقد تدارك المجتمع المصري الأمر فأخذ بنظام المعايير كصيغة تعليمية تستهدف الارتقاء بجودة التعليم، باعتبار أن المعايير محددة لمستويات الجودة المنشودة في منظومة التعليم(وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣: ٨-٩)، كما أسست مصر الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد عام ٢٠٠٧م بموجب القرار الجمهوري رقم(٢٥) لسنة ٢٠٠٧م، وقد وضعت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد مجالات ومعايير بمؤشراتها ومقاييس التقدير لها وأدلتها وشواهدها؛ لقياس جودة المؤسسات التعليمية كمتطلب أساسي لاعتمادها.

وتشير دراسة رضا مسعد السعيد(٢٠٠٥) إلي أنه" برغم أهمية نظام المعايير القومية للتعليم لإحداث مرحلة جديدة، إلا أن الواقع يذكرنا بأنها ما زالت عبارات جميلة في مجلدات جيدة الإخراج أو شعارات مدونة علي جدران المدارس، ولم تتحول بعد إلى واقع معيش أو ممارسات فعلية في ميدان العملية التعليمية"، كما أكدت دراسة كمال زيتون (٢٠٠٤) أن نظام المعايير القومية للتعليم في مصر يشوبه بعض جوانب القصور الخاصة بالعلاقة بين المعايير وبين برامج إعداد المعلم وبرامج تدريبه.

وقد نوّهت دراسة أحمد المهدي عبد الحليم(٢٠٠٥) إلي أن" تفعيل المعايير التعليمية يتطلب صورة صادقة لواقع التعليم تتجلى منها إيجابيات هذا الواقع مقرونة بسلبياته".

وقد وضعت دراسة أحمد عبد العزيز أحمد(٢٠٠٥) بعض متطلبات تطبيق المعايير القومية للتعليم، هي:" تحديد إطار فلسفي للمعايير القومية- بناء

ثقافة المعايير في المجتمع المدرسي- توفّر المناخ الملائم- وجود الإدارة المتميزة- سن التشريعات اللازمة".

وتمثل الجدية في تطبيق نظام المعايير القومية للتعليم وتطبيقها في قطاع التعليم المصري، مسألة مهمة بل وأساسية في جودة خريج التعليم وضمان جودة أدائه وعمله في قطاعات العمل والتنمية وتحقيق مضامين الشراكة العالمية وفق الشخصية القومية المصرية(هدي السيد، ٢٠٠٤: ٢٠).

وبناءً علي ما سبق يمكن من خلال تطبيق صيغة المعايير التعليمية تجويد أداء النظام التعليمي؛ لتناولها جميع عناصر المنظومة التعليمية، وإمكانية تطبيقها على قطاعات مختلفة، مع قابليتها للتعديل وللقياس، بالإضافة إلى استخدامها كدليل للمعنيين بالعملية التعليمية، كما أنها تعتبر ركيزة أساسية لعملية الاعتماد التربوي للمدارس المصرية.

والمتأمل لواقع التعليم في المجتمع المصري يلاحظ أن المدرسة الثانوية العامة تتعرض لنقد شديد من المجتمع المصري، فثمة اتفاق في نتائج عديد من الدراسات السابقة التي أجريت علي التعليم الثانوي العام في مصر ومن خبرة الباحثين الأكاديمية، وجد أن التعليم الثانوي العام يتعرض لإشكاليات تعترض محاولات تطوير أدائه التربوي سواء في مستوى التخطيط أو التنفيذ أو التقويم، ومنها ما يتعلق بالطلاب أو الإدارة أو هيئة التدريس أو المناهج وغيرها من المشكلات التي تؤثر علي جودة الأداء بالمدارس الثانوية العامة في مصر، مما ترتب عليه ضعف مخرجات التعليم الثانوي العام.

فقد أكدت دراسة لمياء المسلماني(٢٠٠٨) أن التعليم الثانوي العام في مصر لا تتوفّر فيه عناصر الجودة، مما يجعله غير قادر علي إعداد الأفراد لمسايرة المجتمع المعاصر بما يحمله من ضغوط وتحديات، وبيّنت دراسة محمود عباس

عابدين(٢٠٠٨) أن التعليم الثانوي العام في مصر قد أخفق في تحقيق الهدفين الأساسيين له، وهما: تهيئة الطلاب للحياة بشكل عام ولسوق العمل بشكل خاص، وتهيئة الطلاب لمواصلة التعليم الجامعي.

وأوضحت دراسة أحمد إسماعيل حجي(٢٠٠٨) أن المدرسة الثانوية العامة في مصر تعاني الآن من فقدان الثقة فيها كمؤسسة تعليمية، مما ترتب عليه خلو كثير من المدارس من الطلاب؛ لتدني الجدية في التدريس والأنشطة مع تدني مستوي أداء معلمي التعليم الثانوي العام، وأن التعليم الثانوي العام حاليًا يتصف بأنه تعليم بنكي.

وتشير دراسة آمال سيد مسعود(٢٠٠٦) إلي أن مرحلة التعليم الثانوي العام تعاني من غموض أهدافه فيما يخص التهيئة لسوق العمل، ويري عاشور إبراهيم الدسوقي(٢٠٠٣: ٩-١٠) أن التعليم الثانوي العام يفتقد للجودة؛ نظرًا لفصله بين المعرفة النظرية التي تتضمّنها المقررات الدراسية والتطبيقات العملية لهذه المعرفة، وضعف ارتباطه بخطط التنمية وبرامجها، وافتقاده إلي المرونة لمواجهة متطلبات سوق العمل والمهن المستقبلية ومتطلبات خريجيه.

وقد رصدت دراسة محمد عزت عبد الموجود(٢٠٠٣) بعض العوامل التي تؤدي إلي ضعف الجودة النوعية لخريجي مدارس التعليم الثانوي العام، ومنها: شيوع طرق التدريس التقليدية، والارتباط الوثيق بين التعليم والشهادة، والاعتماد على الاختبارات اللفظية لتقويم نتائج التعلّم ومنتجاته، وتري دراسة محمد إبراهيم عطوة(٢٠٠٢) أن المدرسة الثانوية العامة في مصر تعاني من قصور إداري، وفقدان لهيبتها الأكاديمية، وضعف الثقة فيها كسلطة شرعية، وتقلّص دورها بالنسبة لطلابها ونفورهم منها وضعف ارتباطهم بها، حيث الاعتماد علي الدروس الخصوصية كوسيلة رئيسة للتعلّم.

واستهدفت دراسة سعيد جميل سليمان(٢٠٠١) التعرف إلي الصعوبات التي يواجهها خريجو التعليم الثانوي العام في دراستهم الجامعية كمؤشرات علي جوانب التميز المفتقدة في التعليم الثانوي العام، وتوصلت الدراسة إلي أن التعليم الثانوي العام في مصر يفتقد للتميز نتيجة: الانغماس الشديد للمعلمين في تدريس المقررات وسيطرة الاستعداد للامتحانات علي جهود العاملين علي حساب التوجيه التربوي للطلاب، وضعف الارتباط بين ما درسه الطلاب في المدرسة الثانوية العامة وبين ما يدرسونه في التعليم العالي، وندرة استخدام الأساليب العلمية في اكتشاف ورعاية الطلاب لما لديهم من قدرات.

وقد أشارت دراسة سلامة عبد العظيم حسين(١٩٩٨) إلى أن التعليم الثانوي العام يفتقد لعناصر الجودة في عملياته ومخرجاته؛ لعجز بنيته الحالية عن الوفاء بمتطلبات الإعداد للتعليم الجامعي من جهة، ومتطلبات التثقيف العام والإعداد للمواطنة الفعّالة في المجتمع من جهة أخري، وأوضحت دراسة نادية عبد المنعم(١٩٩٨) بعض مشكلات المدرسة الثانوية العامة في مصر، ومنها: وجود قصور في مكونات المنظومة التعليمية بالمدرسة الثانوية العامة، ووجود قصور في أساليب التقويم والرقابة علي جودة العملية التعليمية بالمدرسة الثانوية العامة.

كما أكدت دراسة نادية عبد المنعم(١٩٩٧) ودراسة مي شهاب(١٩٩٨) عدم وضوح الأهداف الخاصة بالتعليم الثانوي العام، مما تسبب في قصور ترجمة أهداف التعليم الثانوي العام للواقع، وقصور هذه الأهداف في تلبية احتياجات المجتمع وبناء القدرة لمواجهة تحديات المستقبل.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة من مشكلات تتعرّض لها منظومة المدرسة الثانوية العامة في مصر، أكدت دراسات أخري أنه يمكن الارتقاء بأداء العملية التعليمية عن طريق استخدام أنظمة الجودة في العملية التعليمية،

فقد أكدت دراسة أندرو وفرانسيس(*Andrew Taylor, Frances Hill, 1993*) أن المؤسسات التربوية سوف تحصد الفوائد الأساسية من إدخالها أنظمة الجودة في تنظيمها، بشرط وضع التخطيط للجودة في الاعتبار، وتعهد الإدارة علي تطبيق المبادئ الأساسية للجودة مع وجود تغير ثقافي مع رؤية طويلة المدى.

كما أوضحت دراسة أُبيسيسان(Obiseasan, 1998) أن" للجودة تأثيرًا إيجابيًا علي دافعية الإدارة التعليمية للتغيير، كما أنها تعد مفتاحًا لتحسين عديد من القضايا المدرسية، بينما توصلت دراسة بارتولتي(Bartoltti, 2000) إلي أن "للجودة تأثيرًا مباشرًا علي نطاق المدرسة ومستوي القيادة وخدمة العميل وعملية التعليم والعلاقات بين العاملين، إضافة إلي إحداثها تغييرات سلوكية في العاملين والطلاب والآباء".

وتتضمّن أنظمة الجودة التعليمية عملية تقويم وتطوير مستمر لبيئة المدرسة وفق أسس ومعايير قومية محلية، كما أنها تساعد في تفعيل إنتاجية المدرسة، وتحسين الأنشطة الاجتماعية وزيادة الترابط بين أعضاء المدرسة، وزيادة الوعي بالأولويات التي ينبغي إنجازها، ويتم ذلك من خلال تحديد معايير تحدد مستوي أداء جوانب العملية التعليمية (حسن شحاتة، ٢٠٠٥: ٤٨٣-٤٨٤).

وتتنوّع أنظمة تحقيق الجودة في التعليم، ومنها: استخدام نظام المعايير التعليمية، ويتميز استخدام نظام المعايير بأنه يتضمّن تحديد مدي نجاح المؤسسات التعليمية في تحقيق أهدافها؛ " لوصفها ما يجب أن يكون عليه التعليم والتعلّم من أجل تحسين مخرجات التعليم، بالإضافة إلي أنها تمدّ الأنظمة التعليمية بأسس التقويم وتزيد من ثقة المجتمعات في المؤسسات التعليمية وتمثل أساسًا للمحاسبة والمساءلة، كما أنها تقدّم تعريفات واضحة لكل الأدوار

والواجبات لجميع عناصر العملية التعليمية (الشيماء عبد الله المغربي ومحمد عزت عبد الموجود، ٢٠٠٥: ٢٦٣).

كما تتضمّن المعايير التعليمية مجموعة الخصائص والمواصفات المطلوبة في عناصر العملية التعليمية، بهدف الحصول علي مخرجات تلبي متطلبات سوق العمل، اعتمادًا علي نظام المؤشرات التعليمية لتوضيح مستويات الأداء التي يتضمّنها كل معيار وتساعد في تحقيقه وتقويمه بصورة مقننة.

وتشير دراسة أشرف السعيد(٢٠٠١) إلي أن المؤشرات التعليمية تعتبر من الأدوات الأكثر فعالية في بناء وتقييم نظم الجودة؛ نظرًا لما توفّره هذه المؤشرات من قواعد بيانات دقيقة عن النظام التعليمي، إضافة إلي أنها تمكّن نظام الجودة المقترح من إقرار السياسات والبرامج الكفيلة بتطوير أداء المؤسسات التعليمية.

وحددت دراسة حسان محمد حسان(١٩٩٤: ٤٧-٤٨) بعض مؤشرات الجودة في التعليم، ومنها: المستوي التعليمي للخريج، حجم المؤسسة التعليمية، حجم عدد الطلاب، معدلات أعضاء هيئة التدريس للطلبة، القبول الانتقائي للطلاب، معدل الإنفاق علي كل طالب، زمن وظروف التمدرس الذي يمنح للطلاب من حيث الأيام والساعات الدراسية اللازمة لاكتساب المهارات التعليمية.

وقد تضمّنت دراسة فرع تطوير التعليم بقسم التربية جامعة فلوريدا (Florida State Dep. Of Education, 1998) معلومات ومرجعيات حول تسعة مجالات رئيسة لمؤشرات الجودة، هي:

١- التقدم العلمي.

٢- النواتج التعليمية.

٣- القدرة علي الاحتفاظ بالدارسين.

٤- البرنامج التوجيهي.

٥- القبول.

٦- تقويم وتخطيط البرامج التعليمية.

٧- الخدمات المدعمة.

٨- تنمية أعضاء الهيئة التدريسية.

وقد صنّف تقرير المركز القومي لإحصائيات التعليم

(U. S. National Center for Education Statistics, 2000)

مؤشرات جودة المدرسة إلي خمسة عشر مؤشراً، هي:

١- السياق المدرسي School Context.

٢- قيادة المدرسة Leadership.

٣- الأهداف Goals.

٤- المشاركة التخصصية Professional Community.

٥- الانضباط Discipline.

٦- البيئة الأكاديمية Academic environment.

٧- حجم الفصل Class Size.

٨- مهارات المعلم الأكاديمية Teacher Academic Skills.

٩- التكنولوجيا Technology.

١٠- مهمة التدريس Teaching Assignment.

١١- خبرة المعلم Teacher experience.

١٢- التنمية المهنية Professional Development.

١٣- قاعات التدريس Classroom.

١٤- محتوي الفصل Course Content.

١٥- أصول التدريس Pedagogy.

وقد حددت دراسة أشرف السعيد(٢٠٠١) مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي المصري وتصنيفها في عشرة مجالات رئيسة، تحتوى العديد من التقسيمات الفرعية وهذه المجالات هي:

١- التشريعات واللوائح.
٢- الموارد المالية.
٣- الموارد البشرية.
٤- الموارد المادية.
٥- الإدارة الجامعية
٦- البرامج الدراسية.
٧- البرامج البحثية.
٨- الخدمات المدعمة للتعليم.
٩- بيئة التعليم والتعلّم.
١٠- المخرجات المؤسسية.

وقد وضعت دراسة أشرف عبد المطلب مجاهد(٢٠٠١) بعض المؤشرات التي تستخدم لتقييم مستوي الجودة في مدارس التعليم العام في مصر، ومنها:

- متابعة الأداء الأكاديمي للطالب.
- متابعة الأداء الأكاديمي للمعلم.
- جودة الإدارة المدرسية.
- متابعة الأداء الأكاديمي للمدرسة.

كما حددت دراسة أحمد إبراهيم أحمد(٢٠٠٢) مؤشرات الجودة التي تسهم في تحسين العملية التعليمية في خمسة محاور:

- **المحور الأول**: مؤشرات مرتبطة بالطلاب من حيث الانتقاء ونسبتهم إلي المعلمين.
- **المحور الثاني**: مؤشرات مرتبطة بالمعلمين من حيث حجمهم وكفايتهم المهنية.
- **المحور الثالث**: مؤشرات مرتبطة بالمناهج الدراسية.
- **المحور الرابع**: مؤشرات مرتبطة بالإدارة المدرسية.
- **المحور الخامس**: مؤشرات مرتبطة بالإدارة التعليمية.

وقد استهدفت دراسة محمد غازي بيومي(٢٠٠٢) استخلاص مؤشرات جودة المدرسة في بعض الدول المتقدمة والنامية وتوظيفها في تطوير المدرسة المصرية، وتوصلت الدراسة إلي أربعة محاور لجودة المدرسة يدور في فلكها ثلاثة وعشرون مؤشرًا للجودة، هي:

- **المحور الأول**: جودة المدخلات المادية.
- **المحور الثاني**: جودة المعلم.
- **المحور الثالث**: جودة عمليات التدريس والتعلّم.
- **المحور الرابع**: جودة السياق المدرسي.

وقد هدفت دراسة محمد عزت عبد الموجود(٢٠٠٣) التعرف إلي المؤشرات الخاصة بالجودة التعليمية، وقدمت الدراسة بعض مؤشرات الجودة وشملت فلسفة التعليم وغاياته وأهدافه الإستراتيجية ومناهج التعليم وطرائقه وتقنياته وكفايات العاملين في قطاع التعليم وعمليات التقويم لقياس مدي تحقق الأهداف المنشودة.

وقد ميّزت دراسة عبد المطلب السيد إسماعيل(٢٠٠٥: ٥٥) بين نوعين من مؤشرات الجودة التعليمية، هما: المؤشرات الإيجابية: وهي التي ترمز إلي وجود خصائص تعليمية جيدة أي تحقيق الأهداف أو الرغبات التعليمية المستهدفة بالجودة المنشودة نسبيًا، المؤشرات السلبية: وهي التي ترمز إلي وجود خصائص تعليمية غير جيدة أي لا تحقق الأهداف أو الرغبات التعليمية المنشودة نسبيًا.

وقد حددت دراسة عمر سيد خليل(٢٠٠٧) مجموعة من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس جودة التعليم العالي، وتم تضمين هذه المؤشرات في تسعة محاور، منها:

- محور الطلبة.
- محور التدريس.

- محور المناهج الدراسية. - محور التقييم.
- محور النظام الإداري. - محور المسؤلية.
- محور الإمكانات المادية.

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة العربية والأجنبية في: معرفة أهمية إدخال أنظمة الجودة في التعليم، وبيان العلاقة بين الجودة والمعايير التعليمية، ومعرفة بعض مؤشرات الجودة في بعض النظم التعليمية وأهميتها في العملية التعليمية ودورها في قياس جودة التعليم.

ومن خلال ما سبق عرضه تتضح الحاجة إلى دراسة مؤشرات الجودة التعليمية بمرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، وذلك للعديد من المبررات، ومنها:

١- معاناة مدارس التعليم الثانوي العام في مصر من بعض المشكلات سواء علي الجانب الكمي أو الجانب الكيفي، التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر علي جودة أدائها التربوي.

٢- مسايرة الخطوات العالمية التي تؤكد الاهتمام بالجودة التعليمية ومؤشراتها والمعايير التربوية في المراحل التعليمية.

٣- ندرة الدراسات التي تناولت واقع مؤشرات الجودة في مدارس التعليم الثانوي العام في مصر.

٤- ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين تطبيق المعايير التعليمية وبين مؤشرات الجودة في النظام التعليمي المصري.

ويسير الكتاب وفقًا للإجراءات التالية:

- **الفصل الأول** : " يستعرض فيه الكتاب للأسس الفكرية لمعايير التعليم قبل الجامعي في مصر.
- **الفصل الثاني**: يستعرض فيه الكتاب " فلسفة تطبيق الجودة التعليمية بالمدارس الثانوية العامة في مصر" .
- **الفصل الثالث**: يستعرض فيه الكتاب " مؤشرات جودة أداء معلم التعليم الثانوي العام " .
- **الفصل الرابع**: يستعرض فيه الكتاب " مؤشرات جودة أداء متعلم التعليم الثانوي العام " .
- **الفصل الخامس**: يستعرض فيه الكتاب " واقع مؤشرات جودة أداء معلمي المدارس الثانوية العامة في مصر وطلابها في ضوء المعايير القومية للتعليم ، كما تضمّن توصيات البحث في ضوء النتائج التي أسفر عنها البحث في جانبيه النظري والميداني .